صيغ أبواب الفعل ودلالاته
وأثرها في ضبط حركة عين الفعل المضارع

آدم محمد أحمد الحاج الزاكي [1]
adamalzaki932@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على جهود علماء الصرف القدامى منهم والمحدثين في ضبط حركة عين المضارع من خلال أبواب الفعل، ومعرفة المعايير والضوابط التي اتبعوها في تحديد أبواب الفعل من حيث الوزن والعدد اتفاقاً واختلافاً، إظهار أثر أبواب الفعل من حيث الصيغة ودلالة المعنى في ضبط حركة عين المضارع والكشف عن الأسباب الحقيقية للدارسين في ضبط حركة عين الفعل المضارع وتأرجح النطق بها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي . توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إنّ كثرة الأفعال الثلاثية وعدم حصرها واختلاف وجوهها جعل ضبط عين المضارع أمراً صعباً، إنّ الصعوبة في ضبط عين المضارع مقصورة على أبواب معينة وهي:(فَعَلَ يفْعُل، وفَعَلَ يفْعِل) خاصة الأفعال الصحيحة السالمة؛ لأنّ الأفعال المعتلة والمضاعفة لها ضوابط ذات نزعة تقليدية، وإنّ (فَعَلَ يفْعَل) أكثر الأبواب انضباطاً لتقيده بسبب صوتي إذ إنّ لامه وعينه من حروف الحلق، إنّ ضبط عين المضارع الثلاثي يأتي من خلال التركيب وسياق الفعل في البناء اللغوي؛ لأن الفعل فيه يظهر صيغة ومعنى، وإنّه (أي الفعل) في حالة الإفراد يمثل الصيغة فقط.. توصي الدراسة بالآتي: اتباع المنهج الإحصائي للتوصل إلى بعض خصائص النظام الصرفي وأبنية الأفعال، دراسة صيغ الأفعال الثلاثية، وضبط حركة عين المضارع دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، دراسة أثر الزيادة في الأفعال الثلاثية بحركة عين الفعل.

---

[1] أستاذ مساعد- قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية - كلية التربية– حنتوب- جامعة الجزيرة

مقدمة

شهد القرنان الأول والثاني الهجريان حركة واسعة في جمع اللغة العربية من البدو بما فيها من لهجات مختلفة وتدوينها، وقد لاحظ القائمون بالأمر منذ الوهلة الأولى اختلاف النطق بين قبيلة وأخرى في كثيرٍ من الأفعال الثلاثية التي تشكل أكبر نسبة في الأفعال، بسبب اختلاف ضبط عين الفعل المضارع، فتكون تارة مفتوحة، وتارة مكسورة.

وعلى الرغم من أنّ كثرة اللهجات وتعددها قد تؤدي إلى شيوع تلك المشكلة إلّا أنّ طبيعة اللغة العربية نفسها لا تعين على معرفة النطق السليم للأفعال الثلاثية وضبط حركة عين الفعل المضارع، إذ إنّها أي (الأفعال الثلاثية) تعرف عادة بالسماع.

حاول النحاة – فيما بعد– بعد أن برز علم النحو إلى الوجود وبخاصة نحاة مدرسة البصرة أن يضبطوا حركة عين المضارع، ولكن صعِب الأمر عليهم نسبة لكثرة الأفعال الثلاثية واختلاف وجوهها، فاكتفوا بعموميات غامضة. وظلت المشكلة قائمة. ومن يقف على التآليف القديمة من كتب النحو يبدو له أن مسألة النطق بعين الفعل المضارع لم يصل إلى صورة واضحة في تلك التآليف. وأنّ القدامى قد اكتفوا بوضع أصول النحو وأشاروا إلى بعض الضوابط العامة، وتركوا للمحدثين تفصيل القضايا النحوية مستفيدين من تلك الأصول.

هدفت الدراسة إلى: التعرف على جهود النحاة في ضبط حركة عين الفعل المضارع من خلال أبواب الفعل، وأثر صيغ الفعل الثلاثي ودلالاته في ضبط حركة عين الفعل المضارع. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي.

يرى الباحث أنّه في سبيل تحقيق تلك الأهداف والتعرف على عين مضارع الفعل الثلاثي يحسن به الوقوف – بالتفصيل- على أبواب الفعل من حيث العدد

والصيغ، والتعرف على المعايير التي تحكم ضبط عين المضارع، والسعي إلى تشخيص الصعوبة في ضبط عين الفعل أهي عامة أم مقصورة على أبواب معينة؟ وبيان أثر دلالة الفعل في حركة العين. وذلك كله من خلال الوقوف على آراء النحاة القدامى منهم والمحدثين.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في أنّ الضبط السليم لعين مضارع الفعل الثلاثي يعد أساس علم الصرف.

أسباب اختيار الموضوع:

التعرف على حركة عين مضارع الفعل الثلاثي ومعايير ضبطه للتوصل إلى أبواب الفعل قديماً وحديثاً.

مشكلة البحث:

معالجة الخلط الذي يشوب أذهان الدارسين خاصة المبتدئين منهم في التمييز بين أبواب الفعل، بالنظر إلى ميزانه.

أهداف البحث:

التعرف على أثر أبواب الفعل من حيث الصيغة والوزن ودلالة المعنى في ضبط حركة عين الفعل المضارع، ومعرفة جهود علماء الصرف قديماً وحديثاً في ذلك.

فروض البحث:

الأصل في معرفة باب الفعل عين المضارع.

هيكل البحث:

المبحث الأول: أبواب الفعل الثلاثي من حيث الوزن

المبحث الثاني: صيغ أبواب الفعل الثلاثي

المبحث الثالث: أبواب الفعل الثلاثي من حيث الدلالة

المبحث الأول

أبوابُ الفعل الثلاثي من حيث الوزن

يقصد بأبواب الفعل عند علماء الصرف مجموعة الصيغ أو القوالب المعينة التي تندرج تحت كلِّ منها جمهرةٌ من الأفعال لا حد لها. فالباب إذن يعني تلك الوحدة الصيغية التي تنتمي إليها الأفعال من ذات الضبط المعين، وتوضيحاً لذلك إذا قلنا:(ذَهَبَ) من الباب الأول عرف السامع أنّ ماضيه يأتي على وزن (فَعَلَ) مفتوح العين في الميزان، وأنّ مضارعه يكون على وزن (يَفْعَل) بضم العين في الميزان، وإذا قيل: إنّ (عَلِمَ) من الباب الرابع فمعنى ذلك أنّ ماضيه يأتي على وزن (فَعِلَ) بكسر العين في الميزان، ومضارعه يأتي على وزن (يَفْعَلُ) بفتح العين في أحرف الميزان، فأصبحت هذه الصيغ (فَعَلَ يَفْعَلُ – وفَعِلَ يَفْعُلُ) تُعرف بأبواب الفعل كما يُطلق عليها أحياناً أبواب الصرف والمعنى واحد. كما يطلق في بعض الحالات (أمثلة الصرف).

وقد درجت المعاجم على تسمية كلِّ صيغة أو باب باسم فعل معين بغرض التسهيل، فيقولون– مثلاً– هذا الفعل من باب نَصَرَ، وزنه (فَعَلَ)، ومضارعه (يَفْعُل) – يَنْصُر، وهذا الفعل من باب فَرِحَ، وزنه (فَعِلَ)، ومضارعه (يَفْعَلُ). ويلاحظ أنّ علماء المعاجم يحتاجون إلى الصرف عند شرح معاني الكلمات مستخدمين في ذلك الرموز الحركية من فتحة وضمة وكسرة، لبيان باب الفعل وتحديد وزنه، وكيفية صوغ المضارع منه وضبط عينه لما في ضبط حركة عين المضارع من دلالة على شكل الحدث.

وأبواب الفعل لدى القدماء أربعة أبواب ، ورد ذلك عن إمام النحاة سيبويه، إذ يرى أنّ أبواب الفعل الأساسية هي:

(أ) فَعَلَ – يَفْعِل (ب) فَعَلَ - يَفْعَل (ج) فَعِلَ – يَفْعَل (د) فَعُلَ – يَفْعُل

وإنّ هذه الأوزان يكون الثلاثة الأولى للفعل المتعدي واللازم، بينما يكون الأخير وهو (فَعُلَ – يفْعُل) للفعل اللازم فقط. نجد هذا التقسيم في قوله: "... واعلم أنّه يكون كلُّ ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية، على (فَعَلَ يَفْعِل)، و(فَعَلَ يَفْعُل) و(فَعِلَ يَفْعَل)؛ وذلك نحو:(ضَرَبَ يَضْرِب)، و(قَتَلَ يَقْتُل)، و(لَقِمَ يَلْقَم)،وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك؛ وذلك نحو:(جَلَسَ يَجْلِس)، و(قَعَدَ يَقعُدُ)، و(رَكِنَ يرْكَنُ). ولما لا يتعداك ضربٌ رابع لا يشركه فيه ما يتعداك، وذلك: (فَعَلَ يَفْعُل)، نحو:(كَرُم يكْرُم) وليس في الكلام فعُلْته متعدياً. فضروب الأفعال أربعة يجتمع في ثلاثة ما يتعداك وما لا يتعداك، ويبين بالرابع ما لا يتعدى وهو:(فَعُلَ يَفْعُل)"[1].

أما (فَعِلَ يَفْعِل)، فقد ورد في كلمات عديدة، نحو:(حَسِبَ يِحْسِبُ)، و(يَئِسَ يَيْئِسُ)، و(يَبِسَ يَيْبِسُ)، (نَعِمَ يَنْعِمُ). وهذا البناء يلاحظ أنّه جاء بالكسر في الماضي والمضارع فهو يشبه باب (فَعُلَ يَفْعُل) الذي لزم الضمة في الماضي والمضارع، يقول سيبويه:" وفتح عين المضارع مع (فَعِلَ) أقيس من كسرها، وقد بنوا (فَعِلَ) على (يَفْعِل) في أحرفٍ، كما قالوا (فَعُل يَفْعُل)، فلزموا الضمة. فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به؛ وذلك: (حَسِب يِحْسِبُ)،و(يَئِسَ يَيْئِسُ)،و(يَبِسَ يَيْبِسُ)،

[1]- الكتاب، تحقيق: عبدا لسلام محمد هارون، مطبعة بولاق بمصر، ط2، 1972م، ج2، ص226 – 227.

(نَعِمَ يَنْعِمُ))[2]. والذي يتبين من ظاهر كلام سيبويه أنّه يقول بفتح عين المضارع في باب (فَعِلَ يَفْعِل)، واستدل لذلك بأبيات من الشعر، قال: سمعنا من العرب من يقول:

ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطللُ البالي *** وهل يَنْعِمَنْ من كان في العصر الخالي

الشاهد في هذا البيت: (يَنعمَن).

فيقول: ويروى:(وهل يَنعِمَن) ومعناه: وهل يَنْعِمن. يقالُ: وعم يعم، بمعنى: نعم ينعم[3].

وقول الآخر:

واعوجَّ غصن من لَحْوٍ ومن قدمٍ *** لا يَنْعِمُ الغصنُ حتى يَنْعِمَ الورق

الشاهد في هذا البيت: (يَنعِمُ)

واللَّحُو: لحاء الغصن، وهو قشرة، فإذا فعل به ذلك ذبُل واعوجَّ، فضُرب بذلك مثلٌ لذهاب فترة الشباب ، وتغير الجسم للكبر.

وكذلك أورد في ذلك قول الفرزدق[4]:

وكومٍ تنعم الأصناف عينا *** وتُصبح في مباركها ثقالا

ثم يختم قوله في هذا الباب:((والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس))، أي فتح عين المضارع، فتكون من باب (فَعِلَ يَفْعَل).

أما باب (فَعَلَ يَفْعَل) فهو خاص بما كانت لامه أو عينه أحد أحرف الحلق الستة.

ومن أمثلة ذلك: قرأ يَقرأ، جبه يجْبه، قَلعَ يَقْلَع، وذَبَح يذْبح، وفَرَغَ يَفْرغ، وسلخ يَسْلخ.

---

[2]- المرجع السابق، ص227.

[3]- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمود شاكر، دار الكتب العلمية، ط5، 1982م، ص125.

[4]- ديوان الفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم الفضل، الإسكندرية، ط3، 1986م، ص50.

وذكر ابن سيدة[5] أنَّ هناك أبواباً غير هذه ولكنها شاذة، مثل: فَعِل يفْعُل، نحو:(حضِر يحْضُر، متّ تموت، فضل يفضُل).

واستدل لذلك بقول جرير:

ما مِنْ جفانا إذا حاجتنا حَصرِتْ *** كَمْن لنا عنده التكريم واللطف

وقال سيبويه:((قال بعض العرب: كُدْتُ تكاد، من باب (فَعُل يَفْعَل)، وهو شاذ من بابه، كما أنَّ فضل يفْضُل شاذ من بابه))[6].

وإذا أمعنا النظر في ما أورده سيبويه وتتبعنا تمثيله في ترتيب أبواب الأفعال نجد أنّه يقدم باب (فَعَلَ يَفْعِل) مكسور العين في المضارع، على باب (فَعَلَ يَفْعُل) مضموم العين في المضارع. فقد حرص على التمثيل بـ(فَعَلَ يَفْعِل) قبل (فَعَلَ يفْعُل) في الأفعال اللازمة والمتعدية، والذي يتتبع ترتيب أبواب الصرف عند معظم النحاة في كتبهم يجد أنّهم يقدمون (فَعَلَ يَفْعُل) على (فَعَلَ يَفْعِل)، حتى أصبحت المسألة شائعة ، وذلك يخالف ما قال به سيبويه. ويرى الباحث أنّ هذه المسألة محتاجة إلى إعادة نظر.

وبتتبعنا أقوال النحاة واللغويين قديماً وحديثاً وضح لنا أنّ معظم الذين أتوا بعد سيبويه ساروا على مذهبه من حيث أبواب الفعل.

ومن حيث تعدي الفعل ولزومه مع ملاحظة اختلافه في المنهج وطريقة العرض، دليلنا على ذلك، قول الزمخشري:((مثلاً: الفعل الثلاثي المجرد منه ثلاثة أبنية: فَعَل وفَعِلَ وفَعُلَ، فكل واحد من الأولين على وجهين، متعدٍّ وغير متعدٍّ، ومضارعه على بناءين: مضارع (فَعَل) على (يَفْعِل، ويَفْعُل)، ومضارع (فَعِل) على (يَفْعَل، ويفْعِل). والثالث: يقصد (فعُل)، على وجه واحد غير متعدٍّ ومضارعه بناءٍ

5- الكتاب، ج2، ص224.

6- المرجع السابق، ص227.

واحد وهو (يفعُل)، مثال فَعَلَ:(ضَرَبه يضرِبه، وجلس يجلِس، وقتله يقتُله، وقعد يقعُد)، ومثال فعِل يفعَل:(شربه يشرَبه، وفرِح يفرَح، ومقهِ يمقه، وثق يثق)، ومثال فعُل:(كرُمَ يكْرُم)، وأما (فِعل يفعل) فليس بأصل، ومن ثم لم يجئ إلاّ مشروطاً فيه أنْ تكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق(الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين) إلا ما شذَّ، نحو: (أبى يأْبىَ، وركن يرْكن). وأما (فَعِل سفْعُل)، نحو:(فضِل يفْضُل، ومتَّ تموت) فمن تداخل اللغتين، وكذلك (فُعُل يفْعَل)، نحو:(كدت تكاد)))[7].

وبالوقوف على ما عرضه الزمخشري في المسألة، يلحظ المتتبع له أنّه يُخرج (فَعَلَ يَفْعَل) من الأبواب الرئيسة للفعل، وأنّه ليس بأصل، أي ليس من الأبواب الأربعة التي قال بها سيبويه. وحجته في ذلك أنَّ باب (فَعَلَ يَفْعَل) جاء مشروطاً بكون عينه أو لامه حرف حلق. كذلك يلاحظ أنّ لم يفرد باباً لـ(فَعِل يفْعِل)، وإنّما ضمه لباب (فَعِلَ يَفْعَل) ليدل بذلك على شذوذ الكسر في المضارع.

أيضاً الزمخشري يقدم (فَعَل يفْعِل) على (فَعَل يَفْعُل) في التمثيل بالمتعدي واللازم لكل من البابين، كقوله: ضربه يضربه، جلس يجلس، قتله يقتله، قعد يقعد، مما يدل على أنّ الكسر مقدم على الضم، وهو ما قال به سيبويه.

ومن الذين تحدثوا عن أبواب الفعل، ابن الحاجب، وهو تلميذ الزمخشري. فقد أورد عنه الإمام الرضي في شرح الكافية:((للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: فَعَلَ وفَعِلَ وفعُل، نحو: ضربه، وقتله، وجلس، وقعد، وشرب، وفرح، ووثق وكرُم))[8]. ثم يعلق الإمام الرضي في شرح الكافية على هذا النص قائلاً:((ذكر (لفَعَل) أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما من باب (فَعَلَ يفْعِل)، والثاني من

7- شرح الكافية لابن الحاجب، ج1، ص48 – 49.
8- المرجع السابق نفسه، ص48 – 49.

باب (فَعَلَ يفْعُل)، ولم يذكر من باب (فَعَلَ يفْعَل) – بفتحهما– لأنّه فرعهما. ومثالين للازم منهما. وذكر أيضاً لـ(فعِل) أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما من باب (فعِل يفْعَل)، كشرب، والثاني من باب (فعِل يفْعِل) كومِق، ومثالين للازم منهما. وذكر لـ(فعُل) مثالاً واحداً؛ لأنه ليس مضارعه إلّا مضموم العين، وليس إلّا لازماً ، والمضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي؛ فإن كان مجرداً على (فَعَل) كُسرت عينه أو ضُمت أو فُتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف. وشذَّ (أبى يأبى). وأما قلى يقْلى فشاذ، وركن يرْكن من التداخل، وإنّ كان على (فَعِل) فُتحت عينه أو كُسرت إنّ كان مثالاً. وطئ تقول في باب: بَقَى يبقَى. وأما فضِل يفْضُل، ونعم ينعم فمن التداخل، وإن كان على (فعُل) ضُمت عينه[9].

ومن العرض السابق أستطيع القول بأنَّ: القدماء متفقون على أمور في باب الفعل ولا خلاف بينهم في ذلك وهي أنّ الكسر مقدم على الضم في بابي (فَعَلَ يفْعِل – و فَعَلَ يفْعُل) وأنّ العنصر الصوتي المتمثل في حروف الحلق شرطٌ أساس في باب (فَعَلَ يَفْعَل) نسبة لأنّه فرعٌ عنهما، يُكسر عين المضارع من فعِل في المثال الواوي، وأنّ في مثل ركن يركن، وفضِل يفضل، ونعم ينعُم تداخل بين اللغات وشذوذ في مثل أبى يأبى. وأن صيغة فَعُل يفْعُل لا يكون في الأفعال اللازمة.

ومن مجمل ما تقدم يتبين أنّ أبواب الفعل الأصلية عند القدماء أربعة هي: فَعَل يفعِل ، وفعَل يفعُل، وفعِل يفعِل، وفعُل يفعُل. وبابان فرعيان هما: فَعَل يفعَل، وفعِل يفعِل. وهي ذات الأبواب التي نجدها اليوم في كتب المحدثين. فقد أورد تلك الأبواب الميداني في كتابه (نزهة الطرف في فن الصرف). كما ذكر ذلك تفصيلاً الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه (شذى العرف في فن الصرف). غير أنّ الذي يلاحظ أنّ المحدثين يرتبون الأبواب على النحو الآتي:

9- المرجع السابق نفسه.

1- فَعَل يَفْعُلُ، نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ للمتعدي، قَعَدَ يَقْعُد للازم.

2- فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: ضَرَبَ يَضْرِب للمتعدي، وجَلَسَ يَجْلِس للازم.

3- فَعَلَ يَفْعَلُ، نحو: فتح يفتح للمتعدي، وذهب يَذْهَب للازم.

4- فَعِلَ يَفْعَلُ، نحو: فرح يفْرح للازم، وعَلِم يعلُم للمتعدي.

5- فَعُلَ يفْعُلُ، نحو: شرُف يشرُف، وعَظُمَ يعظُمُ للازم فقط.

6- فَعِل يَفْعِلُ، نحو: ورِث يرِث، وولي يلي.

وإذا نظرت إلى الأبواب الستة بهذا الترتيب تلحظ أنّ الأبواب الثلاثة الأولى - وركزنا على عين الفعل- نجدها مفتوحة أبداً في الماضي، أما عين المضارع فقابلة للتغير من ضم في يفْعَل، وكسر في يفْعِل، وفتح في يَفْعَل، والماضي على حالة واحدة (فَعَلَ).

كما يلاحظ في البابين الرابع والسادس أنّ عين الماضي فيهما مكسورة (فَعِلَ)، وعين المضارع مفتوحة أو مكسورة. أما الباب الخامس فالعين فيه مضمومة في كل من الماضي والمضارع (فَعُل يفْعُل)، وإنَّ هذا التنوع الحركي في تلك الأبواب الستة يعتمد أساساً على المصوتات الثلاثة وهي (الفاء والعين واللام) (فَعَلَ) ، وعلى حركة العين في المضارع. وعلى هذه الأبواب يعتمد علم الصرف اعتماداً كاملاً في تفسير كثير من التغيرات الصوتية التي لا يمكن فهمها إلّا بواسطة تلك الأبواب، مثل الإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني ونقل الحركة، غلى غير ذلك من التغيرات الصوتية الأخرى، فإن البناء الصرفي كله قائم على هذه الأبواب الستة.

المبحث الثاني : صيغ أبواب الفعل الثلاثي

كنت قد عرضتُ في الصفحات السابقات أبواب الفعل من حيث المعنى وآراء علماء الصرف فيه من قدامى ومحدثين، وفيما يلي تتم مناقشة كل باب من

هذه الأبواب الستة، من حيث الصيغة ومن حيث الدلالة ليتبين لنا إلى أي مدى يمكننا ضبط عين الفعل المضارع من الثلاثي.

أولاً: باب (فَعَلَ يَفْعَل):

بالاستقراء والتتبع ثبت لدى علماء الصرف أنَّ (فَعَلَ) أكثر الأفعال عدداً، ذلك؛ لأنّه الفعل الحقيقي الذي يدل غالباً على العمل والحركة، فهو بذلك أصبح أكثر الأفعال تصرفاً، إذ تستمد منه ثلاث صيغ للمضارع، وهي: (فَعَلَ يَفْعَل) و (فَعَلَ يفْعِل) و(فَعَلَ يفْعُل)[10].

وبإعادة النظر في هذا الباب تجد أنّ أفعاله مقيدة بسبب صوتي تحكمه طبيعة الأحرف المكونة للفعل؛ يتمثل ذلك في أنَّ عين الفعل أو لامه حرفٌ من أحرف الحلق الستة، وهي:(الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء). وقد لاحظ النحاة هذه الظاهرة مبكراً وأثبتوها في مؤلفاتهم، نجد مثالاً لذلك قول سيبويه:((هذا باب ما يكون (يفْعَل) من (فَعَل) فيه مفتوحاً؛ وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاماً أو عيناً...))[11].

وقد سعى سيبويه إلى تفسير هذه الظاهرة الصوتية وتعليلها، فقال:((وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها، وهو الألف، وإنّما الحركات من الألف والواو والياء))[12].

وإذا استصحبنا رأي سيبويه هذا سعياً وراء الكشف عن حقيقة هذه الظاهرة الصوتية وتفسيرها نتوصل إلى أنّ هناك علاقة واضحة بين جرس الفتحة ومخرج الحروف الحلقية هذه. إذ إنّ نطق هذه الحروف يصحبه انفتاح في الفم

---

[10]- من وظائف الصوت اللغوي، الطيب البكوش، ص78-88.

[11]- الكتاب، ج2، ص252.

[12]- المرجع السابق، ص252.

تسهل معه عملية انقباض الحلق، وأنَّ الفتحة هي الحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح، وقد أُخذت اسمها من هذه الصفة (الانفتاح).

وفي ذلك يقول الطيب البكوش:((وإذا ما اعتبرنا أهمية الحروف الحلقية؛ إذ تمثل تقريباً ربع الحروف العربية، فإنّه من الطبيعي أن نجد ربع الأفعال العربية متضمنة لحرف حلقي))[13].

ولمجيء هذا الباب مما عينه أو لامه حرف حلقي شروط حصرها النحاة في الآتي:

أ- يجب ألّا يكون الفعل صحيحاً مضاعفاً؛ إذ إنّ المضاعف يُقاس مضارعه بكسر إذا كان لازماً وبضم إذا كان متعدياً، نحو: صحَّ يصِحُّ، ودعَّه يدعَّه.

ب- ألّا يكون الفعل معتل (مثال) حلقي العين، نحو:(وعد يعد، فإن كان حلقي اللام، فُتح مضارعه، نحو: وقع يقع، ووضع يضع).

ج- ألّا يكون أجوفاً يائياً، أو واوياً، نحو:(جاء يجيء، وباع يبيع، وذاع يذيع، نحو: ساء يسوء، وفاح يفوح).

د- ألّا يكون ناقصاً واوياً، كـ دعا يدعو، ولها يلهو، وسها يسهو، فإذا كان ناقصاً يائياً، عينه حرف حلق فُتح مضارعه، نحو:(سعى يسْعى، ونهى ينْهَى).

هـ- ألّا يشتهر بضم أو كسر، نحو:(أَخذ يأْخُذ، وقَعَد يقْعُد، ودَخَل يدْخُل، وصَرَخ يصْرُخ، ونَفَخ ينْفُخ، وطلع يطْلُع، وبلع يَبْلُع، ونحو: رجع يرْجع، ونزع ينْزِع، وبَغى يبْغِي).

ونتوصل من خلال هذه الشروط إلى أمرين:

الأول: إنّ وجود حرف الحلق شرط للفتح ولا يوجد الفتح من دونه؛ لأنّه سبب صوتي للفتح، كما ذكرنا ذلك سابقاً.

---

[13]- من وظائف الصوت اللغوي، ص90.

الأمر الثاني: ليس كل فعل عينه أو لامه حرفاً من أحرف الحلق يجب أن يأتي على هذا البناء إذ إنّ هناك أفعالاً جاءت على أصلها موافقة لذلك، نحو:(بَرَأ يبْرُؤُ، وهَنَأَ يهنؤ)، كما جاءت أفعال لم تكن عينها ولا لامها من حروف الحلق على هذا البناء، نحو:(أبَىَ يأْبَى، وجبى يَجْبَي، وقلى يقْلي)، وأضاف ابن السكيت:(رَكنَ يرْكن).

وعن (أبى يأْبَى) يقول سيبويه:((أنّهم شبهوه بـ(قرأ يقْرأَ)، ففتحوا عينه لهمزة الفاء، كما فتحوا عين (يقْرَأ) لهمزة اللام، وأما جَبَى يَجْبى، وقلى يقْلَى فإنّهما غير معروفين إلّا من وجه ضعيف)).

ومن هذه الشاكلة تجد في القاموس:(قنَط يقْنط)، ويحمل اللغويون الجمع بين لغتين، وهو ما يُعرف عندهم بتداخل اللغات أو تراكب اللغات.

ويقول ابن جني في ذلك:((إنّهم يأخذون الماضي لغة، والمضارع لغة أخرى، ويركبون بينهما ثالثة، مثل:(رحُب المكان يرحُب بضمها)، و(رحِب يرْحَب) بكسر الماضي وفتح المضارع على القياس في اللغتين، ويتولد بينهما لغتان:(رحُب المكان يرْحَب) بضم الماضي وفتح الآتي، و(رحِب يرْحُب) بكسر الماضي وضم الآتي))[14].

ولم يقوموا بفتح حلقي الفاء، مثل: أمر، وهَرَب، وخطب، وعذب، وعرف نسبة سكون فاء الكلمة في المضارع، فلا يكون تقيلاً مع ضم العين أو كسرها، أي لم يأتِ حلقي الفاء على وزن (فَعَل يفْعَل) مثل حلقي العين أو اللام، وإنّما جاء على الأصل، وهو ضم عين المضارع أو كسرها؛ لأنّ حرف الحلق في هذه الحالة يكون ساكناً في المضارع فلا يكون ثقيلاً بوقوع الضمة أو الكسرة على عين الفعل بعده.

[14]- الخصائص، ص476.

ثانياً: وثالثاً: باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) وباب (فَعَلَ يفْعُل):

بتتبع الأفعال التي جاءت على وزن هذين البابين لم أجد خلافاً بين النحويين في لزوم ضم عين الفعل المضارع من (فَعَلَ) في نحو: قال يقول وغيره. وقد تأكد لي ذلك مما أورده محمد عمر محمد المبارك بحرق، في قوله:((اتفق النحاة على لزوم ضم عين مضارع (فَعَلَ) في نحو: قال يقول (الأجوف الواوي) ودعا يدعو (الناقص الواوي) وكسره في نحو: باع يبيع (الأجوف اليائي) ورمى يرمى (الناقص اليائي)؛ وذلك للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء. وكذلك في ضم عين المضاعف المعدّي؛ لأنّه قد يتصل به ضمير النصب في نحو: مدّه يمُدَّه، فلو كسروا عينه لزم الانتقال من كسرةٍ إلى ضمة، وهو ثقيل. وكسروا عين اللازم منه، نحو:(جِنَّ يجِن)، و(فرَّ يفِرّ) للفرق بينه وبين معدّاه. وكسروا عين ما فاؤه واواً، كـ وعد يَعِد، طلباً للخفة))[15].

وفي هذه القضية يقول النحاس:((تمثل الأفعال المعتلة، والأفعال المضاعفة نوعاً من التحول الداخلي في الكلمة، يُراد به الارتقاء اللغوي؛ فالإعلال في غايته يراد به التصحيح، وهو وسيلة سامية لبقاء؛ ذلك، لأنّ المعل كان على الصحيح من بابه في أقدم عهود اللغة، لا كما ظنّ النحاة من أنّ ما قبل الإعلال افتراض تعليمي...، ومن ثم رأينا الإعلال يفيد المعنى الطبيعي في مثل:(طال يطول). أما التصحيح وهو التمكن اللفظي بإظهار حرف العلة مع موجب الإعلال، كما في طول، فيفيد المعنى بتكلف أو باضطراب، وهذا يفسر لنا التصحيح مع موجب الإعلال في باب (فَعُل يفْعُل)، نحو:(قوُم يقوُم)، و(نوُم ينْوُم)، و(طوُل يطْوُل)، حتى يفيد المعنى.

[15]- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح رامية الأفعال، ص52.

ويرتبط هذا بقضية الأصل والفرع، فقد شغل اللغويون بهذه القضية، وقرروا أنّ الصحيح أصل للمعتل، وأنّ النكرة أصل للمعرفة، وأنّ المفرد أصل للجمع، وأنّ المذكر أصل للمؤنث، ومعرفة الأصل تخضع لاتجاهات لغوية عامة، منها: إنّ العرب يكرهون أنْ يتكرر صوت صامت مرتين متتاليتين مع مصوت قصير يفصل بينهما؛ وذلك موجود في الأفعال المضاعفة الثلاثية التي عينها ولامها من جنس واحد، مثل:(مَدَدَ، وفَرَرَ، وودّ)، وبين الراء ين في (فرّ)، إذن الإعلال أو التضعيف حقيقة راهنة في صميم اللغة، ولا بد أن يبنى على أساس من هذه الحقيقة، (فقال يقول، وباع يبيع، ومدّ يمدّ، وفرّ يفرّ)، أصل كل منها:(قوَلَ يقول، وبيَعَ يَبْيع، ومدّ يمْدُد، وفَرَر يَفْرِر). ولا بد من تفسير هذا الأصل تفسيراً علمياً قائماً على أساس من الدراسات الصوتية الحديثة[16].

والنحاة على اختلاف مذاهبهم متفقون على لزوم ضم عين المضارع من (فعَل) إذا كان أجوفاً أو ناقصاً واوياً، أو يائياً أو مضاعفاً.

فيما عدا ذلك وقف النحاة حائرين بشأن هذين البابين (فَعَلَ يَفْعِل) و(فَعَلَ يفْعَل) بسبب كثرة الأفعال الصحيحة الواردة منهما بدرجة غير متناهية، فالأفعال هنا غير مقيدة بسبب صوتي كما في باب (فَعَلَ يَفْعَل) ليكون ضابطاً له، كما أنّ الاستعمال في هذا المقام يسمح باستخدام الحركتين الكسرة والضمة في ضبط عين المضارع الواحد. إذ إنّ الفعل المضارع الذي يأتي على وزن (فَعَل) إنْ لم يكن عينه أو لامه حرفاً حلقياً، أما أن يكون مضارعه معروفاً أو غير معروف، فإن كان معروفاً كان ذلك حسناً وإنْ لم يكن معروفاً وقع الخلاف في النطق به بالكسر أم الضم وأيهما أفضل؟

[16]- من قضايا اللغة، دار الأمة الكويتية للطباعة والنشر، ط1، 1995م، ص178.

قال أبو جعفر اللبلي:((إذا عُرف أنّ الماضي على وزن (فَعَل) بفتح العين، ولا يُعرف المضارع، فالوجه أنْ تجعل (يفْعِل) بالكسر؛ لأنّه أكثر، والكسر أخف من الضمة، وكذا قال أبو عمرو المطرّز حاكياً عن الفراء:((إذا أشكل عليك يفْعِل أو يفْعُل فثب على (يفعِل) بالكسر؛ فإنه الباب عندهم))[17].

وقال أبو عمر الجرمي:"" سمعتُ أبا عبيدة معمر بن المثنى يروي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعتُ الضم والكسر في عامة هذا الباب، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين، إما على الضم كقولك:(يقتل ويخرج)، وإما على الكسر فقط، نحو:(يضرِب، ويقتل)"))[18].

وذكر السيوطي: " إنّ بعض كبار النحاة كالفراء وابن جني كانوا يفضلون الكسر إذا لم يلزم الضم، كـ(دخل يدْحل) و(قعد يقعُد) أو الكسر، نحو:(رجع يرجع) "))[19].

ويرى ابن جني أنّ (فعَل يفْعِل) في المتعدي أقيس من (فعَل يفْعُل)، كما أنّ (فعَل يفعُل) في اللازم أقيس من (فَعَل يفْعِل)، فإنّه يفضل الكسر في الفعل المتعدي والضم في اللازم، نجد ذلك في قوله:((وأنا أرى أنّ (يفعُل) فيما ماضيه (فعَل) في غير المتعدي أقيس من (يفْعِل)، فضرب يضرِبُ إذاً أقيس من جلس يجلِس؛ وذلك لأنّ (يفعُل) إنما هي في الأصل لما لا يتعدى، نحو:(كرُم يكرُم)"))[20].

ويروي السيوطي كما يقول بذلك كثير من اللغويين أنّ أبا زيد الأنصاري قال:((طفتُ في عُليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك

---

[17]- بغية الأمالي في معرفة مستقبلات الأفعال، تحقيق: جعفر ماجد، (د – ت)، الدار التونسية، 1972م، ص31.

[18]- بغية الأمالي في معرفة مستقبلات الأفعال، ص31.

[19]- المزهر، ج2، ص39.

[20]- سر صناعة الإعراب، ج1، ص379.

قياساً، وإنّما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف، لا على غير ذلك"[21].

وكذلك يقول السيوطي إنّ ابن درستويه في شرح الفصيح يقول:" كل ما كان ماضيه على (فعَلت) بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا الحلق، فإنّه يجوز في مستقبله (يفعُل) بضم العين، و(يفعِل) بكسرها كـ ضرب يضرِب، وشكر يشكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلّا الاستحسان والاستخفاف"[22].

ويقول ابن سيدة:" إنّ هذين البابين كثيراً ما يتعاقبان، فيأتي المضارع من (فعَل) المفتوح العين على (يفعُل) و(يفعِل)، ويكثر أن فيه حتى قال بعض النحويين وهو أبو زيد الأنصاري: إنّه ليس أحدهما أولى من الآخر، وأنّه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله. قال أبو على: هذان المثالان – يعني يفْعِل ويفعُل – جاريان على السواء في الغلبة والكثرة، وقال أبو الحسن: (يفعِل) أغلب عليه من (يفعُل). وقال أبو علي: وذلك ظن، إنّما توهم ذلك من أجل الخفة، فحكم أنّ (يفعِل) أكثر من (يفعُل) ، ولا سبيل إلى حصر ذلك؛ فيعلم أيهما أكثر وأغلب، غير أنّه كلما استقر بنا باب (فعَل) الذي يعتقب عليه المثالان: يفعِل و يفعُل، وجدنا الكسر فيه أفصح؛ وذلك للخفة، كقولنا: خفق يخفِق ويخفُق، وحجَل الغراب يحْجِل ويحجُل، وبرد الماء يبرِد، ويبرُد، وسمَط الجدْي يسمِطه ويسمُطه. وأشباه ذلك مما تقصَّاه متقنو اللغة، كالأصمعي، وأبي زيد وأبي عبيد، وابن السكيت وغيرهم، فهذا مذهب أبي علي في يفعِل، ويفعُل"[23].

---

[21]- المزهر، ج1، ص207-208.
[22]- المرجع السابق، ص208.
[23]- المخصص، ص123.

وبتتبع الآراء والأقوال التي قال بها العلماء والنحويون حول صياغة المضارع من (فعَل) الذي لم يكن عينه ولا لامه من أحرف الحلق، نجد أنّ معظم الآراء تقول إنّ مضارع (فعَل) يأتي على (يفعِل) أو (يفعُل) ويعتمدون في ترجيح ذلك على كثرة الاستعمال والشهرة، فإن اشتهر لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك، نحو:(ضرَب يضرِب)، و(قتل يقتُل)، فإن لم يكن مشهوراً جاز في الاستخدام اللغوي الوجهان، وإن كان الكسر أفصح.

ويقول الطيب البكوش:((بناءً على الدراسة الإحصائية لبعض المعاجم ظهر أنّ الضم يفوق الكسر، فقد ورد من (فعَل يفعُل) بالضم (802) اثنان وثمانمائة، في حين ورد من (فعَل يفعِل) بالكسر (516) ستة عشر فعلاً وخمسمئة، والاستعمال القرآني يدعم ذلك – كما يقول– فقد بلغ عدد الأفعال المستعملة فيه بالكسر (88) ثمانية وثمانين فعلاً، ثم يقول: ولا شك أنّ المتعدي من هذه الأفعال يفوق اللازم وهو ما يجعلنا نشك في قيمة رأي ابن جني في هذه المسألة))[24].

وقد سبق أن أشرنا إلى رأي ابن جني في المسألة، وأنّه كان يفضل الكسر إنْ لم يلزم الضم، وأنّ (فعَل يفعُل) في اللازم عنده أقيس من (فَعل يفعِل)، وإنّ (فعَل يفعُل) في المتعدي أقيس من (فعَلَ يفعُل) فهو بهذا الرأي يفضل الضم في اللازم والكسر في المتعدي، وهذا ما لا نقول به. وبالوقوف على كلام ابن جني لا نجد ما يدل على تفوق الكسر على الضم، وإنّ حسم المسالة وقطع الشك إنّما يكون بالإحصاء الدقيق فيه يعلم أيهما أكثر وأغلب، فالمنهج الإحصائي ذو قيمة علمية كبيرة في الكشف عن خصائص النظام الصرفي كما في المسألة أعلاه..

[24]- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص91.

رابعاً: باب (فَعُل يفْعُل):

لا شك في أنّ الفعلية تتضمن معنى الحركة والمجهود الجسمي أو العقلي الذي يقوم به الفاعل، فدلالة الفعل على الحركة أساس لقيام أي حدث أو وجوده من أجل ذلك كانت الحركة عنصراً مهماً من عناصر بناء الفعل، وتتنوع دلالته تبعاً لتنوع حركته، وعليها يقوم التحول الداخلي في الصيغة الفعلية؛ فكلما تغيرت الحركة تغيرت الصيغة وتغير معها معنى الفعل.

وبهذا المعنى نجد أنّ (فعُل) ليس فعلاً بالمعنى التام، وإنّما جاء في كلام العرب ليدل على الهيئة التي يكون عليها الفاعل، ولا لشيء يفعله قصداً لغيره، مثل:(حسُن يحسُن)، و(قبُح يقبُح)، و(كرم يكرُم)، و(أدبُ يأدُب)، و(ضؤل يضؤُل)، (وبطَؤَ يبطُؤ)، فهو بذلك:(حسن، وقبيح، وكريم، وأديب، وضئيل، وبطيء)، من أجل ذلك لزمت عينه حركة واحدة في الماضي والمضارع (فعُل يفعُل).

وفي ذلك يقول ابن جني:((وأمّا موافقة حركة عينه فلأنّه ضرب قائم في الثلاثي برأسه، ألّا تراه غير مقيد البتة، وأكثر باب (فعَل وفعِل) متعدٍّ، فلما جاء هذا مخالفاً لهما- وهما أقوى وأكثر منه- خولف بينهما وبينه، فوفّق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركة عينهما))[25]. والنحاة متفقون على أنّ أفعال (فعُل) لازمه، وقال بعضهم إنّ (فعُل) جاء متعدياً في حالتي التضمين والتحويل، فالتضمين نحو قولهم:(رحُبتك الدارُ)، أي وسعتك، وهو أن تجعل الفعل الذي على وزن (فعُل) متعدية إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها، وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي، حين قال:((إنّ هذيلاً تجعل الكلمة التي على وزن (فعُل) متعدية إذا

[25]- الخصائص، ج1، ص376.

كانت قابلة للتعدي بمعناها، كقول علي بن أبي طلب – كرم الله وجهه– : إنَّ بشراً قد طلع اليمين، أي بلغ، فضمنه معنى البلوغ))[26].

ولكن ابن الحاجب قد اعترض على ذلك وجعله من قبيل الشاذ، إذ يقول:((وشذ (رحُبتك الدار)، أي رحبت بك، فكثر استعماله، فحذفوا الباء اختصاراً، فهو في الحقيقة غير متعدٍّ؛ فإنّك لو قلت: شرُفتُ بكذا: لا يكون متعدياً، فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي.

قال الخليل:((قال نصر بن سيّار: أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني، أي أوسعكم، فعدّاها، وهي شاذة))[27].

وكذلك اعترض ابن الحاجب على القائلين بأنّ (فعُل) جاء متعدياً في حالة التحويل، وفكرة التحويل عند سيبويه والكسائي وجمهور النحاة في باب (سُدْتُه)، فقال:((إنّ سُدْتُه ليس من باب (فعُل) في الأصل، لأنه يجيء في الصحيح (فعُل) متعدياً في الأصل، ولا هو منقول إلى هذا الباب على رأي من قال: إنَّ أصل سُدْتُه: سَودئه، بفتح العين، على وزن (فَعَلْتُه)، وإنّ أصل بعْتُه بَيَعْته، بفتح العين على وزن (فَعَلْتُه)، وأنّه لما عُلم أنّ العين منهما تُحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابهما ألفاً، فلا يتميز الواوي عن اليائي حولوا الواوي إلى (فعُل) بضم العين؛ أي سَوَدته إلى سَوُدْتُه، واليائي إلى (فعِل) بكسر العين؛ أي بَيَعْتُه إلى بَيِعْتُه، ثم نُقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، فصارا إلى: سُوْدته، وبيْعتُه، ثم حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين، فصارا إلى: سُدْته، وبعْتُه)) [28].

---

[26]- الأشموني، ص875.
[27]- شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص75.
[28]- الرضي، ج1، ص78-79.

خامساً: باب (فَعِلَ يَفْعَلُ):

ليس لهذا الباب إلّا مضارعاً واحداً وهو (يفْعَل) بالفتح، فمتى عُرف الماضي (فعِل) عُرف المضارع، يقول الطيب البكوش:((وهو يأتي أي صيغة (فعِل يفعَل) للتعبير عن حالة وقتية في الغالب، أو فِعْل يقع في مستوى الحواس (طعَم – سَمِعَ) أو الذهن (حَسِب، فهِمَ، عَلِم) أو الجسم (رَكِبَ، شَرِبَ) أو العواطف (غَضِبَ، فَرِح، حَزِنَ). وكثيراً ما يكون موقف الفاعل فيها سلبياً، يتلقى الفعل بدون إرادة (تبِع، خسِر، رَبِح، مَرِض))[29].

فبفضل المعنى يحصل التمييز في هذا الباب كما كان ذلك في باب (فَعُلَ)، ومن حيث اللزوم والتعدي فإنّ أفعال (فعِل) يأتي لازمة ومتعدية، فمن أمثلة اللازم:(بَرئَت ذمته تَبْرَأ، وخطئ يخْطَأ، وطفئت النار تَطْفَأ، وظَمئ يظْمَأ، وتَعِب يَتْعَبِ، ورَهِبَ يَرْهِب، ورَغِبَ يَرْغَب، وسَغِبَ يسْغَب، وطَرِبَ يَطْرَب، وعَجِبَ يَعْجَب، ولَجِب القوم يَلجَب (إذا ارتفعت أصواتهم).

ومن أمثلة المتعدي:(صَحِبَ، وحمِدَ، وشَهِد، ولبِسَ، وحفِظ، ووسِع، وغنِمَ، وضمِن، ويَقِنَ، وفَقِه فقهاً فهو فقيه، وكرِه).

وبالتتبع والاستقراء ثبت أنّ الأفعال اللازمة من (فَعِل) أكثر من المتعدية؛ لذلك غلب استخدامه للعلل والأحزان وأضدادها وللنعوت اللازمة، وللأغراض والألوان والعيوب والحُلي وكبر الأعضاء، نحو:(جَرِب جرباً، و عَطب عَطْباً، وعَرِج عرَجاً، وخَفِرت الجارية فهي خفِرة: أي شديدة الحياء، وهكذا...).

ونسبة لدلالة هذا الباب (فَعِل) على النعوت اللازمة، نجده يشارك (فَعُل) المضموم في فعلٍ واحد بمعنى واحد، فيكون في ماضي ذلك الفعل لغتان (فَعُل) بالضم، و(فعِل) بالكسر؛ وذلك لاشتراك الصيغتين في الدلالة على النعوت

[29]- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص97.

اللازمة. ومثل أمثلة ذلك: نَهِيَ اللحم، ونهَو فهو نهِيّ، إذا لم ينْضَج، ووَيئَا الأرض ووَبُؤت: أصابها الوبأ، وهَيِءَ الشيء، وهَنُؤَ فهو هَنِيءٌ؛ أي بلا مشقة، ورَحِبَ المكان ورَحُب: اتسع، ورَطِبَ الشيء ورطُب: ضد اليابس، وشهِب لونه وشهُبَ فهو أشهب (والشهبة بياض يخالطه سواد)، والأمثلة على ذلك كثيرة.

سادساً: باب (فَعِلَ يَفْعِل):

يشبه هذا الباب من حيث الصياغة باب (فَعُل يَفْعُل) كما يقول بذلك ابن جني:((إنّ نَعِم ينعْعِم في هذا الباب محمول على كرُمَ يكْرُم، ويرى أكثر النحاة أنّ هذا الباب (فعِل يفْعِل) يُعد الصورة الشاذة لباب (فَعِلَ يَفْعِل)؛ لذا فهو مقصور على السماع وليس باباً مستقلاً بذاته كما يعدّه الصرفيون)) [30].

ذكرت في موضع سابق من هذا البحث أنّنا بصدد المحاولة لضبط عين المضارع من الفعل الثلاثي، وقد يتطلب منا ذلك الحديث عن أبواب الفعل من حيث الصيغة، وقد تناولت ذلك في الأسطر السابقة.

وفيما يلي أفرد الحديث عن أبواب الفعل من حيث الدلالة.

المبحث الثالث

أبواب الفعل الثلاثي من حيث الدلالة

بإعادة النظر في النقطة السابقة وهي: أبواب الفعل من حيث الصيغة، نقول إنّنا قد خرجنا بالمعايير الآتية لمعرفة أبواب الفعل الثلاثي.

أ- إنّ الأصل في مضارع (فَعَلَ) ما لم يُعرف أو يشتهر أن يكون بالضم في المضارع (يَفْعُل)، أو بالكسر (يفْعِل)، وإن كان صحيحاً حلقي العين أو لازم، فالأغلب فيه (يفعَل).

[30]- الخصائص، ج1، ص378.

ب- إنّ (فَعُل) يلزم مضارعه حالة واحدة وهي (يفْعُل)، لذا يجوز بناؤه من (فعَل) أيّاً ما كان؛ لأنّ مضارعه لا يختلف. ويقول في ذلك ابن جني:(ألا تراك كيف تحذف فاء (وَعَدَ) في (يعِد) لوقوعها بين ياءٍ وكسرة؟ وأنت مع ذلك تصحح، نحو:(وَضُؤَ، ووَطُؤَ، إذا قلت: يَوْضُؤ، ويَوْطُؤ)، وإن كان وقوع الواو بين ياء وضمة، ومعلوم أنّ الضمة أثقل من الكسرة، لكنّه لما كان مضارع (فَعُل) لا يجيء مختلفاً لم يحذفوا فاء وضُؤَ ووَطُؤَ؛ لئلا يختلف باب ليس من عادته أنْ يجيء مختلفاً[31]؛ لذلك لا يسمى باب (فَعُلَ) فعلاً بالمعنى الصحيح للفعل، لأنه لا يدل على الحدث المباشر واتصاله بما يشبه الطبع والسجية، مما أدخله في باب التعجب والمدح والذم، وابتعد به عن باب الأفعال والأحداث.

يقول سيبويه: ((أما (فعُل) فلا تتغير حركته في المضارع؛ لأنّه لا يدل على قيام الفاعل بالفعل، وإنّما يدل على الاتصاف، فالضمة تميزه عن بقية الأفعال، وتجعله ضعيف التصرف ثقيله، ولعل هذا ما يفسر ميل بعض العرب إلى نطقه (فَعْلَ) بإسقاط ضمة العين))[32].

3- أما (فَعِلَ) فليس له إلّا مضارع واحد (يَفْعَل) فمتى عُرف الماضي عُرف المضارع، وما جاء منه على (فَعِل) (يَفْعِل) فهي أفعال قليلة وأكثرها من باب المثال.

هذه هي المعايير العامة التي خرجنا بها من النقطة الأولى لضبط عين المضارع الثلاثي، ولتمام الفائدة يمكن أن نضيف إلى تلك المعايير معياراً آخر وهو معيار الدلالة أو المعنى، لأنّنا في اللغة العربية نستخدم المعجم مرتين، مرة لضبط عين الفعل، وأخرى لفهم المعنى. الشيء الذي يؤكد أنّ الوصول إلى شكل ثابت لعين الفعل عن طريق الدلالة يُعد من القضايا اللغوية الملحة.

---

[31]- الخصائص، ج1، ص378.

[32]- الكتاب، ج2، ص257.

فقد تبيّن لنا عند الحديث عن النقطة الأولى (أبواب الفعل من حيث الصيغة) أنّ جانب المعنى له دور كبير في ضبط عين المضارع، خاصة عند الحديث عن صيغة (فَعُل) و(فَعِل) فقد لاحظنا أنّ الأولى تدل على الطبع والسجية، والثانية تدل على الأفعال التي تقع في مستوى الحواس أو الذهن أو الجسم أو العواطف.

فيما يلي نعرض بعض المعاني التي تفيدها الأفعال في أبوابها المختلفة من خلال الأمثلة التي عرضها سيبويه، ومما جاء في كتب اللغة الأخرى، كـ: الخصائص لابن جني، والمخصص لابن سيدة، وشرح الشافية للرضي، والمزهر للسيوطي. وقد وجدنا أنّ كثيراً من هذه المعاني مشتركاً بين أكثر من باب، وبعضها يختص بباب معين على النحو الآتي:

(أ) باب (فَعَلَ يَفْعُل) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع. يأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على: الطلب، مثل:(طلب يطلُب، ونشد ينشُد، وعلى الهدوء، مثل: ثبت يثبت)، على الاعتداء، نحو:(قتل يقتل)، وعلى الحركة والسير والاضطراب، نحو:(جال يجول، وثار يثور، ورقص يرقص)، وعلى الصوت، نحو:(صات يصوت، ودق يدقُ)، وعلى التحصيل والرفعة، نحو:(ساد يسود، وفاق يفوق، وعلى الجوع والعطش، نحو:(جاع يجوع، وصام يصوم)، وعلى الجبن، نحو:(جبُن يجبُن)، وعلى الدنو أو الابتعاد، نحو:(دنا يدنو، وهرب يهرُب)، وعلى الحسن، نحو: نضر ينضر، وعلى الأخذ والعطاء، نحو:(رشا يرشو، وأخذ يأخذ)، وعلى العمل، نحو:(كتب يكتب، ورسم يرسم)، على الأكل، نحو:(مضغ يمضغ، وأكل يأكل)، على الانتهاء، نحو:(فرغ يفرغ).

(ب) باب (فَعَلَ يَفْعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، وتدل أفعال هذا الباب على الآتي: الطلب والأخذ، نحو: صاد يصيد، وحلب يحلب، على الهدوء والثبات، نحو: حبس يحبس، على السير، نحو:(مشى يمشي، وسار يسير، وجرى

يجري)، على المجيء أو المضيء، نحو:(جاء يجيء ورجع يرجع)، على النفور، نحو:(نفر ينفر، وجاد يجيد)، على الصوت، نحو:(صاح يصيح، على العطش)، نحو:(هام يهيم)، على الاضطراب والحركة، نحو:(هاج يهيج، وغلى يغلي)، عن القطع، نحو:(كسر يكسر، ونزع ينزع)، عن الصفات اللازمة، نحو:(ذلّ يذِل، عفَ يعِفّ).

(ج) باب (فَعَلَ يفْعَل) بفتح العين في الماضي والمضارع، وتأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على: الخوف والذعر، نحو:(سبع يسبَع)، على المنع والإبعاد، نحو:(منع يمنع)، على الإيذاء أو الاعتداء، نحو:(سلخ يسلخ، ذبح يذبح، وقهر يقهر)، على الصوت، نحو:(نبح ينبح، نهق ينهق)، على القطع أو الفتح، نحو:(قطع يقطع، وفتح يفتح)، على العطاء، نحو:(وهب يهب، ومنح يمنح)، على الحفظ أو الادخار، نحو:(ذخر يذخر، خبأ يخبأ)، على الذهاب أو الابتعاد، نحو:(ذهب يذهب، بعث يبعث)، على الكره والامتناع، نحو:(جحد يجحد، وبدأ يبدأُ).

(د) باب (فَعِلَ يَفْعَل) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وتدل أفعال هذا الباب على معاني كثيرة، منها: الدال أو العلة، نحو:(وجع يوجع، وعمى يعمى)، عن الخوف أو الذعر، نحو:(وجل يوجل، وفزع يفزع)، على الحزن أو الغم، نحو:(شكِل يشكل، وقلق يقلق)، على العيب، نحو:(عوِر يعور، حمق يحمق)، على ترك الشيء، نحو:(زهد يزهد، على التعلق بالشيء)، نحو: هوى يهوى، على الحركة والاضطراب، نحو:(نشط ينشط)، على السهولة أو التعذر، نحو:(سلس يسْلس)، على الفرح، نحو:(فرح يفرح، طرب يطرب، ضحك يضحك)، على الجوع أو العطش، نحو:(صدى يصدى، ظمئ يظمأ، عن الشبع أو الامتلاء، نحو:(روى يروي، ثمل يثمل)، على اللون، نحو: (حمر يحْمر، شهب يشهب)، على القوة أو الكبر، نحو:(قوى يقوى، سمن يسمن، كبر يكبر)، على الرفعة أو الصنعة، نحو: (غني يغنى، شقي يشقى، على الصفة الحميدة أو الحلية، نحو:(حور يحْور، دعج

يدعج، كحل يكحل)، على الجهل أو العلم، نحو:(جهل يجهل، علم يعلم، فهم يفهم)، على الحيرة أو الغضب، نحو:(هام يهام وحار يحار).

(هـ) باب (فعُل يفْعُل) بضم العين في الماضي والمضارع. وتأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الآتي: الحسن، نحو:(حسن يحسُن، ووسم يوسُم)، على القبح، نحو:(قبح يقبح)، على الخصلة، نحو:(نظف ينظف، صبح يصْبُح)، على الصغر أو الكبر، نحو:(صغُر يصغُر، كبر يكبر)، عن الشدة أو الجرأة، نحو:(شجع يشجع)، على اللين أو الضعف، نحو:(سهل يسهل، ضعف يضعف)، على السرعة أو البطء، نحو:(بطؤ يبطؤ، كمش يكمش)، عن الرفعة أو الصنعة، نحو:(شرف يشرف، كرم يكرم)، عن الثقل، نحو:(ثقل يثقل، حلم يحلم)، عن الجهل، نحو:(حمق يحمق، خرق يخرق).

(و) باب (فَعِلَ يفْعِل) بكسر عين الماضي والمضارع، ولأنّ هذا الباب يُعد من الأبواب الشاذة فإنّه لم يأتِ منه غير أفعال معدودة، نحو:(حسب يحسب، نعم ينعم، يبس ييبس).

قال الإمام الرضي:((وإنّما بنوا هذه الأفعال على الكسر لتحصل فيها علّة حذف الواو فتسقط فتخف الكلمة))[33]، ونخرج من العرض السابق بالملاحظة والنتيجة الآتية: إنّ الأبواب الثلاثة الأولى وهي: (فَعَلَ يَفْعُل، وفَعَلَ يَفْعِل، وفَعَلَ يفْعَل) تشترك فيها أكثر المعاني؛ وذلك يؤكد ما قال به القدماء بأنّ الأصل في عين مضارع (فَعَلَ) الضم أو الكسر ما لم يكن حلقي العين أو اللام، إنّ الوجهين (الضم والكسر) جائزان ما لم يشتهر أحدهما، وهذا يجعلنا نقول: إنّ الاعتماد على الدلالة والمعنى في تمييز هذه الأبواب يحتاج إلى جهد كبير وتدقيق في الأمور.

[33]- شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص120، 135، 136.

وفي ذلك يقول الرضي:((اعلم أنّ باب "فعل" لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جمعها؛ لأنّ اللفظ إذا خفَّ كثر استعماله واتسع التصرف فيه))[34]. وإنّ الصعوبة في تحديد باب الفعل تنحصر في الفعل الصحيح السالم، أما الأفعال المعتلة فلا يجد الإنسان فيها مشقة للتحديد والضبط ؛ لأنّ معتل الواو يكون مضارعه مضموم العين، مثل:(ساء يسوء، وطال يطول)، وسما يسمو، ومعتل الياء يكون مضارعه مكسور العين، مثل:(باع يبيع وسار يسير). باستثناء الناقص حلقي العين، والمثال حلقي اللام، نحو:(سعى يسعى، ووضع يضع). أما البابان الأخيران(فعِل يفْعَل، وفعُل يفْعُل) فعلى الرغم من اشتراكهما في بعض المعاني وخاصة الأفعال اللازمة إلّا أنّه يمكن التمييز بينهما بدلالة المعنى.

كذلك من العوامل المساعدة في ضبط عين المضارع لتحديد الباب، دلالة المشتق أو المصدر، فالتمييز بالمعنى الدلالي لا يتوقف تأثيره عند عين الفعل وحدها، بل يتعداه إلى بناء المشتقات والمصادر، فقد تختلف المصادر مثلاً باختلاف معاني الأفعال فيتبعه اختلاف الباب – غالباً. ومن أمثلة ذلك: إذا نظرنا إلى الأفعال: بَرَّ، ونَفَرَ، وسَبل. نقول في الأول: برَّ والديه يبرُّ برَّاً ، إذا توسع في الإحسان إليهما وبرّ فلان يُبَرَّ بَرَّاً، قهره بفعل أو قول.

وفي المثال الثاني نقول: نفر ينفر نفوراً، إذا تجنب الشيء أو كرهه. ونفر ينفر نفاراً، إذا نزل مع الناس من عرفات، والثالث نقول: بسل يبسل بسولاً، فهو باسل، وجمعه بُسل وبواسل، إذا عبس غضباً أو شجاعة، ثم نقول بَسل يبسل بسالاً، وبسالة إذا شجع عند الحرب.

وبإعادة النظر في الأمثلة السابقة يظهر لنا اختلاف المصدر باختلاف كثرته وهي مبثوثة في الأبواب المختلفة.

---

[34]- المرجع السابق، ص70.

وأيضاً من العوامل الداخلة في دلالة الفعل على بابه متعلقاته، من مفعول، وظرف، وجار ومجرور. ومن شواهد ذلك الفعل (صدّ)، نجده متعدياً ب(عن) من الباب الأول (فَعَل يفْعُل) كما في قوله تعالى : (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا) [35].

ونجد نفس الفعل متعدياً ب(من) من الباب الثاني (فعَل يفعِل) في قوله تعالى, :(ولما ضُرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون)[36].

ومن أمثلة ذلك الفعل (قدم) نجده ورد متعدياً بنفسه من الباب الأول (فعَل يفعُل) في قوله تعالى: (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود)[37]. وورد متعدياً ب(إلى) من الباب الرابع (فعِل يفعَل) في قوله تعالى: (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثورا)[38]. ثم يأتي لازماً من الباب الخامس (فعُل يفعُل)، فيقال: قدُم الشيء يقدُم إذا مضى على وجوده زمن طويل فهو قديم، وجمعه قدماء وقدامى. وكذلك من استخداماته قدِم على الأمر إذا أقبل عليه، وقدِم على العيب إذا رضي به، وقدم من السفر إذا رجع.

وبتتبع الأمثلة السابقة يظهر أنّ دلالة معنى الفعل ومتعلقاته من العوامل المساعدة في ضبط عين الفعل المضارع.

الخاتمة:

الحمد لله الأول والآخر الذي جعلنا من أمة سيدنا محمد ﷺ وأكرمنا بالإسلام ديناً وخصنا بالعربية لساناً، وبعد: نسبة ؛ لأنّ الأفعال الثلاثية تشكل ثلث الأفعال المشاركة في التراكيب اللغوية المختلفة بما فيها الميزان الصرفي (فَعَلَ)

35- سورة النساء، الآية (61)
36- سورة الزخرف، الآية (57)
37- سورة هود، الآية (98)
38- سورة الفرقان، الآية (23)

هذه الكثرة في الأفعال أوجدت صعوبة في ضبط عين الفعل المضارع المشتق من الثلاثي فتجدها تارة مكسورة وتارة مضمومة أو مفتوحة، مشاركة منا في تشخيص المشكلة والإسهام في علاجها خدمة للعربية لغة القرآن.

نتائج الدراسة:

1- إنّ كثرة الأفعال الثلاثية واستخدامها الواسع في التراكيب اللغوية سببٌ في عدم المقدرة والتحكم في ضبط عين الفعل المضارع المشتق، أمر ليس باليسير.

2- إنّ القدامى من علماء الصرف واللغة لم يبذلوا مجهوداً كبيراً في احتواء المشكلة وتحديدها، بل اكتفوا بالعموميات وتركوا التفصيل لمن يجيء بعدهم.

3- كل الذين تحدثوا عن أبواب الفعل الثلاثي لم يتجاوزوا ما قاله سيبويه.

4- كان الاختلاف في منهج العرض يتمثل في صعوبة ضبط عين الفعل المضارع مقصورة في بابين، الأول: فَعَل يفعُل، والثاني: فَعَل يفْعِل، لأنّهما يمثلان الأفعال الصحيحة السالمة، ضبط عين الفعل الثلاثي تسهل معرفته من خلال الاستخدام في سياق التركيب أكثر من محاولة ضبطها في حالة الصيغة المنفردة للفعل.

التوصيات: توصي الدراسة بالآتي:

1- البحث عن أسباب الخلاف بين القدامى والمحدثين في ضبط الميزان الصرفي.

2- إجراء دراسات تطبيقية للميزان الصرفي في القرآن الكريم.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1- الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العلمية.

2- الأشموني، نور الدين أبو الحسن، شرح الأشموني عن الألفية، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1978م.

3- الأنباري، أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق : محمد محي الدين، مطبعة الاستقامة، 1394هـ.

4- أنيس، إبراهيم من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972م.

5- أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، جامعة الكويت، 1983م.

6- بحرق، محمد بن عمر بن مبارك، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، البابي الحلبي، 1954م.

7- بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار المعارف بمصر، 1969م.

8- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، القاهرة، 1299هـ.

9- البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تونس، 1973م.

10- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مكتبة القاهرة، 1961م.

11- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، 1952م.

12- حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م.

13- الرضي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، مطبعة حجازي، القاهرة، 1972م.

14- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل، دار نهضة مصر، القاهرة، 1973م.

15- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: ابن أبي شنب، باريس، 1957م.

16- الزمخشري، جار الله محمد بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، 1961م.

17- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، 1975م.

18- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، طبعة بولاق، 1316هـ.

19- السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مكتبة جامعة القاهرة، (د-ت) .

20- الصبان، الشيخ محمد بن علي، حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، 1970م.

21- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار، مطبعة العاني، بغداد، 1971م.

22- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات الأسلوب القرآني الكريم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1967.

23- ابن عقيل، أبو عبد الله محمد، شرح ابن عقيل، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1967م.

24- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن، القاهرة، 1969م.

25- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1982م.
26- قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الأصمعي، حلب، دمشق، 1972م.
27- ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر، كتاب الأفعال، حيدر أباد، 1360هـ.
28- ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر، كتاب الأفعال، القاهرة، 1952م.
29- اللبلي، أبو جعفر، بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تحقيق: جعفر ماجد، الدار التونسية، 1972م.
30- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1963م.
31- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1959م.
32- الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، لجنة إحياء التراث العربي، ط1، 1981م.
33- الهروي، أبو الحسن علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، 1971م.
34- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1964م.
35- ولغنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1929م.
36- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، القاهرة.